تقرير "نقابة ميتر" للربع الثالث من العام الأول لمجلس نقابة الصحفيين

المحتويات

١. منهجية التقرير

٢. المقدمة

٣. الباب الأول «بالمخالفة للائحة اجتماع واحد في ٣ أشهر»

٤. الباب الثاني «أزمة القيد غضب ومعايير تائهة»

٥. الباب الثالث «استمرار حبس الصحفيين بين الاحتياطي والأحكام القضائية»

٦. الباب الرابع «أزمات وانقسام داخل مجلس النقابة «

٧. الباب الخامس «مؤسسات صحفية بين الفصل التعسفي وتعنت القيد دون دور للمجلس»

٨. الباب السادس «جدل بعد زيادة الإشتراك في مشروع العلاج دون خدمات جديدة»

٩. الباب السابع «زيادة بدل التكنولوجيا... دعوى قضائية لم تحسم بعد»

١٠. الباب الثامن «الوعود الانتخابية.. محلك سر»

١١. الباب التاسع «أداء مجلس نقابة الصحفيين.. أزمات وانقسام»

١٢. خاتمة وتوصيات

منهجية التقرير

يعرض التقرير ويحلل ما قدمه مجلس نقابة الصحفيين خلال الربع الثالث من فترته القانونية، والتي بدأت عقب إعلان نتائج انتخابات التجديد النصفي لنقابة الصحفيين في إبريل الماضي. وذلك بهدف متابعة وتقييم أداء مجلس النقابة في الفترة من منتصف أكتوبر حتى آخر يناير.

واعتمدت منهجية هذا التقرير على رصد ومتابعة تفاعل مجلس النقابة مع أزمات الصحفيين المختلفة، وكذلك القرارات التي اتخذها المجلس أثناء اجتماعاته وتأثيرها على الجماعة الصحفية من عدمه. كما اعتمد التقرير على رصد ومتابعة أداء المجلس لتنفيذ الوعود الانتخابية على أرض الواقع والتي تتضمن ١٠ وعود مختلفة.

ووفقا لمنهجية «نقابة ميتر» فقد تم تحديد الوعود الانتخابية من خلال اللقاءات والتصريحات وكذلك البرامج الانتخابية التي أطلقها المرشحون خلال فترة الانتخابات. بالإضافة إلى أن كل ما سيتم عرضه في التقرير تم التحقق منه ورصده سواء بالبيانات الرسمية التي أصدرها نقيب الصحفيين أو أحد أعضاء المجلس، وتم نشرها إما عن طريق صفحات مواقع التواصل الاجتماعي، أو الموقع الرسمي لنقابة الصحفيين، أو بالتواصل المباشر مع بعض أعضاء مجلس النقابة، وكذلك رصد وتوثيق أخبار نقابة الصحفيين التي تم نشرها عبر المواقع الصحفية المصرية.

المقدمة

اجتمع مجلس نقابة الصحفيين خلال الثلاثة أشهر الثالثة من مدته القانونية مرة واحدة فقط، وذلك للمرة الثانية على التوالي، حيث أنه خلال الثلاثة أشهر الثانية من يوليو حتى أكتوبر لم يجتمع أيضاً سوى مرة واحدة فقط، دون أسباب واضحة، الأمر الذي يتنافى تماما مع اللائحة الداخلية لنقابة الصحفيين.

كما شهد مجلس نقابة الصحفيين حالة من الانقسام بدأت مع نتائج لجنة القيد الأخيرة وتزايدت مع حكم المحكمة بإعادة تشكيل هيئة المكتب واستبعاد محمد شبانة وإبراهيم أبو كيلة من التشكيل الجديد، الأمر الذي لم ينفذ بعد حتى كتابة هذا التقرير، ليصبح حل الموقف الأن في يد نقيب الصحفيين ضياء رشوان.

بالإضافة إلى ذلك، أثار مشروع العلاج حالة من الجدل وذلك بعد ارتفاع اشتراك الخدمة بمقدار ٧٠ جنيها دون تقديم أسباب أو مبررات واضحة للجمعية العمومية وخاصة أن الخدمة التي يقدمها المشروع بسلبياتها وإيجابياتها ظلت كما هي دون جديد.

فضلا عن أن أغلب لجان النقابة خاملة دون تفعيل أو استراتيجية، كما ظلت بعض القرارات عالقة دون تنفيذ حبيسة الأدراج ولم ترى النور حتى الآن على الرغم من إقرارها، مثال على ذلك قرار «تشكيل لجنة المرأة».

كما شهد الربع الثالث «الثلاثة أشهر الثالثة» من عمر المجلس تراجعا ملحوظا في تنفيذ أو العمل على تنفيذ الوعود الانتخابية، سواء التي أطلقها أعضاء المجلس أثناء فترة الترشح والدعاية الانتخابية، أو التي أطلقها النقيب قبل الانتخابات، مثال على ذلك «التفاوض من أجل إخلاء سبيل الصحفيين المحبوسين احتياطيا». إلى جانب التراجع الملحوظ والمستمر للشهر السادس على التوالي في تواصل نقيب الصحفيين ضياء رشوان مع الصحفيين عبر صفحته الرسمية على موقع التواصل الاجتماعي الفيسبوك خلال الربع الثالث من عمر المجلس.

وبعد ما تم عرضه؛ يصبح محصلة اجتماع المجلس خلال ال٩ أشهر من العام الأول لمدته القانونية، ٦ اجتماعات بالمخالفة للائحة النقابة، وعدد محدود من القرارات، والبدء في تنفيذ ٥ وعود من أصل ١٠ وعود، وقرارات لم تنفذ بعد سواء قرارات أصدرت عبر مجلس النقابة، أو من خلال الجمعية العمومية لنقابة الصحفيين، وأزمات تعصف بالمجلس في انتظار الحل، فضلا عن حالة الفصام بين المجلس وأعضاء الجمعية العمومية.

الباب الأول «بالمخالفة للائحة اجتماع واحد في ٣ أشهر»

خلال الثلاثة أشهر الثالثة وتحديدا من (أكتوبر حتى يناير) اجتمع مجلس نقابة الصحفيين مرة واحدة فقط، ففي السادس من ديسمبر الماضي، أعلن مجلس نقابة الصحفيين عن اجتماع بعد غياب دام لثلاثة أشهر وذلك لمناقشة عدد من الملفات من بينها إعانة البطالة للصحفيين، وإقرار نتيجة القيد الصحفيين تحت التمرين.

وينعقد مجلس نقابة الصحفيين بناء على دعوة النقيب وذلك وفقا للائحة الداخلية لنقابة الصحفيين[1] والتي تنص على: «توجه الدعوة لحضور جلسات المجلس من النقيب قبل موعد انعقادها بثمان وأربعين ساعة على الأقل متضمنة جدول أعمالها بالإضافة إلي ما يقترح أعضاء المجلس عرضه على المجلس قبل انعقاده ويشترك السكرتير العام في تنفيذ هذه الإجراءات».

كما تجدر الإشارة إلى أنه، ووفقا للائحة الداخلية لنقابة الصحفيين، فكان من المفترض أن يكون المجلس قد اجتمع ثلاثة مرات على الأقل خلال الثلاثة أشهر الماضية، حيث نصت على: «يعقد مجلس النقابة جلسة دورية كل شهر ويعقد جلسات أخرى بناء على قرار سابق منه أو من هيئة مكتب المجلس أو بناء علي طلب ثلاثة فأكثر من أعضاء مجلس النقابة .. ويكون انعقاده صحيحا بحضور سبعة أعضاء»، وبناء عليه انعقاد المجلس مرة واحدة فقط خلال ثلاثة أشهر مخالف للائحة الداخلية لنقابة الصحفيين.

واجتمع مجلس نقابة الصحفيين في السابع من ديسمبر المنصرم، وأصدر المجلس عقب اجتماعه بيانا أعلن فيه عن موافقته على الاقتراح المقدم[2] من نقيب الصحفيين ضياء رشوان، بتنظيم وتوسيع استفادة الزميلات والزملاء المتعطلين عن العمل لأسباب مختلفة، من إعانة البطالة التي تقدمها النقابة.

وتضمن هذا التنظيم والتوسيع التالي، بحسب بيان صحفي[3]: «استمرار صرف الزميلات والزملاء المشمولين بإعانة البطالة حاليا، صرفها بنفس القيم المقررة لكل منهم، حتى انتهاء تنظيم شمولها لمستحقيها جميعا، وفتح الباب لكل الزميلات والزملاء المستحقين للإعانة وغير المشمولين بها حاليا، للتقدم لتسجيل أسمائهم بمكتب النقيب في الفترة من ١٦ ديسمبر ٢٠٢١ وحتى ١٦ يناير ٢٠٢٢، والتوقيع على الإقرار الذي أقره مجلس النقابة، وعلى من يرغب من الزملاء المشمولين حاليا بإعانة البطالة الاستمرار في تقاضيها، توقيع نفس الإقرار السابق الإشارة إليه خلال نفس الفترة المشار إليها سابقا بمكتب النقيب».

ومن المقرر أن يجتمع مجلس النقابة خلال فترة وجيزة بعد انتهاء مدة التقديم المشار إليها لكي يقر الكشف النهائي للمستحقين لإعانة البطالة والقيمة الجديدة الموحدة لها، بنسبة زيادة كان قد وعد بها النقيب وسيتم التصديق عليها خلال الاجتماع المقبل الذي لم يحدد موعده بعد، على أن يتم تطبيقها فور إقرارها.

وعقب اجتماع مجلس النقابة، علقت لجنة القيد كشوفات نتيجة اللجنة داخل صرح النقابة، وتضنت النتيجة تأجيل العديد من الصحفيين فيما تم رفض آخرين الأمر الذي أثار الجدل بين الصحفيين وأعضاء

١ اللائحة الداخلية لنقابة الصحفيين

٢ قرار من مجلس نقابة الصحفيين بشأن إعانات البطالة للمتعطلين عن العمل

٣ بيان نقابة الصحفيين بشأن إعانة البطالة وشروطها

المجلس، حيث كشف محمود كامل عضو مجلس نقابة الصحفيين عن أزمة اندلعت بين أعضاء مجلس النقابة أثناء الاجتماع بسبب نتيجة القيد للصحفيين الجدد.

وأعلن كامل عبر منشور نشره عبر صفحته الخاصة على موقع التواصل الاجتماعي الفيسبوك أن خالد ميري عضو مجلس النقابة ورئيس لجنة القيد رفض إطلاع المجلس على قائمة الأسماء التي طلبت الإطلاع عليها بحجة أن القانون واللائحة لا يسمحان للمجلس بمناقشته في نتيجة القيد.

ورغم أن القانون بالفعل لم ينص على ذلك، لكن محمود كامل عضو المجلس رأى أن المصلحة العامة للنقابة كانت تستدعي استشارته لكل أعضاء المجلس ومن قبله النقيب للإطلاع على ملاحظاتهم بما يضمن خروج النتيجة بصورة تليق باسم النقابة وحتى لا يتعرض أي زميل من المتقدمين للظلم.

وأكد كامل عبر منشوره بأنه طلب من رئيس لجنة القيد خالد ميري بإخطار أعضاء المجلس وإعلامهم بالمعايير التي استندت إليها اللجنة لاختيار الزملاء المقبولين والمؤجلين وكذلك المتقدمين المرفوضين، إلا أنه قوبل الطلب بالرفض وقال إن المعايير شأن داخلي للجنة القيد وليس من حق المجلس معرفتها.

الأمر الذي اعتبره كامل يتنافى تماما مع مبدأ الشفافية التي تقتضي إعلان وإعلام المجلس ومن قبله الجمعية العمومية بمعايير التقييم والترجيح التي استندت إليها اللجنة في اختياراتها.

الباب الثاني «أزمة القيد غضب ومعايير تائهة»

تسببت لجنة القيد التي تقدم لها ٥٤٠ صحفي/ة، وانعقدت في نوفمبر الماضي وأعلن عن نتائجها[4] في الأسبوع الأول من ديسمبر من العام المنصرم في حالة من الجدل، لما جاءت به النتيجة من تأجيل ورفض لما يقرب من ١٥٠ صحفي من المتقدمين للجنة القيد.

وتقدم الصحفي محمود السقا الذي تم رفض قيده من قبل اللجنة بطلب إلي مجلس النقابة لإعادة النظر فيما وقع عليه من ضرر، مطالبا بتصحيح القرار وحصوله على عضوية النقابة (تحت التمرين).

وأغضبت هذه النتيجة المئات من الصحفيين أعضاء الجمعية العمومية، وترجم هذا الغضب في مذكرة وقع ما يقرب من ٥٠٠ صحفي أعلنوا فيها عن تضامنهم مع كل الزملاء الذين تعرضوا للتأجيل بلا قواعد، أو برفض أوراقهم رغم استيفائهم كافة الشروط القانونية، وقدمت المذكرة لمجلس نقابة الصحفيين للمطالبة بإعادة النظر في قرارات لجنة القيد الأخيرة وما شابها من مخالفات، دون إبداء أي موقف من النقابة تجاه تلك المذكرة إلى الآن.

إلى جانب هذا تقدم هشام يونس عضو مجلس نقابة الصحفيين، في الأسبوع الثاني من ديسمبر، بمذكرة رسمية إلى المجلس، مطالبا لجنة القيد بالكشف عن أسبابها ومعاييرها التي استندت إليها في تأجيل ورفض قيد بعض الصحفيين، مؤكدا في المذكرة التي تقدم بها على أن إعلان الأسباب في كل القرارات هو أمر واجب بنص القانون كما أنه أصبح ضرورة بعد جدل مثار تسببت فيه قرارات كثيرة يرى البعض عن حق أو بغيره أنها لا تستند على قواعد المهنة وأصولها.

الجدير بالذكر أن لجنة القيد والمكونة من ثلاثة أعضاء بمجلس النقابة ويرأسها خالد ميري، لم تعلن حتى كتابة هذه الورقة ونشرها عن الأسباب أو المعايير التي ارتكزت عليها في قرار تأجيل أو رفض قيد بعض الصحفيين، وهو ما يخالف ما نص عليه قانون نقابة الصحفيين ٧٦ لسنة ١٩٧٠,[5]

فقد نصت المادة الـ ١٣ من قانون النقابة: "... وعلى اللجنة أن تصدر قرارها خلال ستين يوما من تاريخ تقديم طلب القيد إليها، وفى حالة الرفض يجب أن يكون القرار مسببا. ويخطر الطالب بقرار اللجنة خلال أسبوعين من تاريخ صدوره بخطاب مسجل بعلم الوصول. ويقوم مقام الإخطار تسلم الطالب صورة منه بإيصال يوقع عليه".

يذكر أن شروط القيد تضمنتها المادة الخامسة من قانون النقابة والتي نصت على: "أن يكون صحفيا محترفا غير مالك لصحيفة...أن يكون من مواطني الجمهورية ...، أن يكون حسن السمعة لم يسبق الحكم عليه فى جناية أو جنحة مخلة بالشرف أو الأمانة أو تقرر شطب اسمه من الجدول لأسباب ماسة بالشرف أو الأمانة، أن يكون حاصلا على مؤهل دراسى عال".

---

٤ بالأسماء.. ننشر نتيجة لجنة قيد تحت التمرين بنقابة الصحفيين

٥ قانون نقابة الصحفيين ٧٦ لسنة ١٩٧٠.

الباب الثالث «استمرار حبس الصحفيين بين الاحتياطي والأحكام القضائية»

أ- الحكم على صحفيين في قضية نشر:

في نوفمبر من العام المنصرم، قضت محكمة جنح طوارئ مصر القديمة، على الصحفيين هشام فؤاد وحسام مؤنس بالحبس ٤ سنوات بتهمة نشر أخبار كاذبة في القضية ٩٥٧ لسنة ٢٠٢١.

وجاء هذا الحكم بعد ٢٤ ساعة من موافقة البرلمان على النص الوارد بقانون مواجهة الأوبئة والجوائح والذي قد ينطوي على عوار دستوري وفقا للمادة ٧١[6]، ويتيح الحبس في قضايا النشر، وهي الموافقة التي كان من الممكن أن تفتح بابًا جديدًا للحبس، وتصادر مساحات جديدة من العمل الصحفي، قبل إدخال بعض التعديلات التي أدخلت على القانون بجهود فردية، في ظل غياب كامل لمجلس نقابة الصحفيين، رغم وجود لجنة التشريعات المعطلة إلى الآن.

وتعتبر هذه القضية هي الأولى التي يتم الحكم فيها على صحفيين في قضية نشر خلال الفترة القانونية لمجلس نقابة الصحفيين الحالي، وتضامنا مع الصحفيين أصدر أكثر من ٦٠٠ صحفي بيانا طالبوا فيه نقابة الصحفيين بمخاطبة رئيس الجمهورية باعتباره الحاكم العسكري، بعدم التصديق على الحكم الصادر بحق الزميلين حسام مؤنس وهشام فؤاد، ووقف المحاكمات الاستثنائية بشكل عام.

كما طالبوا بمخاطبة مجلس النواب لإصدار قانون منع الحبس في قضايا النشر، وهو القانون الذي تم إعداده من قبل لجنة الخمسين لإعداد التشريعات الصحفية، وتنقية القوانين القائمة من مواد الحبس بما يتوافق مع الدستور، بالإضافة إلى ضرورة التدخل النقابي والقانوني للإفراج عن الصحفيين المحبوسين وتحسين أوضاعهم ، وإعادة النص الخاص بمنع حبس الصحفيين احتياطيا.

أيضا طالب أعضاء الجمعية العمومية الدعوة لإجتماع عام لمناقشة قضايا الحريات الصحفية، وإصدار تقرير حول أوضاع الصحفيين المحبوسين وعددهم ورصد الانتهاكات بحق الصحفيين.

---

٦ مادة **(٧١)**: يحظر بأى وجه فرض رقابة على الصحف ووسائل الاعلام المصرية أو مصادرتها أو وقفها أو إغلاقها. ويجوز استثناء فرض رقابة محددة عليها فى زَمن الحرب أو التعبئة العامة. ولا توقع عقوبة سالبة للحرية فى الجرائم التى ترتكب بطريق النشر أو العلانية، أما الجرائم المتعلقة بالتحريض على العنف أو بالتمييز بين المواطنين أو بالطعن في أعراض الأفراد، فيحدد عقوباتها القانون.

أكثر من ٦٠٠ صحفي من بينهم ١٥ عضوا بمجلس نقابة الصحفيين بين حاليين وسابقين ونقيب سابق، وقعوا على هذه المذكرة وتم تقديمها إلى مجلس نقابة الصحفيين، دون جدوى، وحتى كتابة هذا التقرير لم ينظر إلى هذه المذكرة ولم يتم الرد عليها من مجلس نقابة الصحفيين، رغم اجتماعه في الأسبوع الأول من ديسمبر الماضي.

وفي نهاية ديسمبر الماضي، أعلن المحامي خالد علي أنه تم التصديق بالفعل على الحكم الصادر[7] بحق هشام فؤاد وحسام مؤنس وغيرهم، في القضية ٩٥٧ لسنة ٢٠٢١ جنح طوارئ أمن الدولة، في ظل غياب تام للنقابة، التي لم تصدر حتى بيان لتوضيح موقفها من الحكم رغم مطالبات أعضاء الجمعية العمومية.

ب- استمرار الحبس الاحتياطي للصحفيين:

كان نقيب الصحفيين ضياء رشوان الذي حصل على فترة ثانية من رئاسة مجلس النقابة في الانتخابات الأخيرة، قد وعد بالتدخل لإنهاء معاناة عدد من الصحفيين[8] المحبوسين احتياطيا وذلك خلال الدعاية الانتخابية قبيل انتخابات التجديد النصفي التي أجريت في إبريل من العام المنصرم.

وخلال التسعة أشهر الماضية من عمر المجلس تدخل نقيب الصحفيين للإفراج عن عدد ضئيل من الصحفيين منهم الصحفية سولافة مجدي والمصور الصحفي حسام الصياد والصحفي خالد داوود والكاتب الصحفي جمال الجمل، وذلك خلال أول ثلاثة أشهر فقط، فيما توقفت تلك المحاولات النقابية خلال ال٦ أشهر الماضية.

الجدير بالذكر أن خلال الأشهر القليلة الماضية، انطلقت دعوات من قبل بعض أهالي الصحفيين المحبوسين احتياطيا بتدخل المجلس لتحسين أوضاعهم أو المحاولة للإفراج عنهم وذلك بعد تدهور حالتهم الصحية داخل مقر محبسهم.

من بين هؤلاء؛ الكاتب الصحفي عامر عبد المنعم الذي تدهورت حالته الصحية مؤخرا نتيجة لإصابته بالتهاب فيروسي في العين، ومع عدم استجابته للعلاج تطورت الحالة إلى التهاب مزمن، وفقا لشهادة زوجته[9] نقلا عن طبيب السجن، بالإضافة إلى آلام شديدة أسفل الظهر نتيجة الجلوس الدائم على الأرض. ويعاني عامر صاحب ال٥٧ عاما من عدة مشكلات صحية أبرزها إصابته بمرض السكر وهو ما يهدد بتفاقم إصابة عينه، كما أجرى عمليتين جراحيتين بالعينين قبل أقل من شهرين من القبض عليه.

---

٧ لا "أمل" بعد "الإيحاء".. التصديق على الأحكام الصادرة بحق العليمي ورفاقه

٨ نقيب الصحفيين: هدفي إخلاء سبيل الزملاء المحبوسين احتياطيًا بأي شروط

٩ مجددا... زوجة عامر عبد المنعم تناشد النقابة بعد تدهور حالة زوجها

ج- التحقيق مع رئيس تحرير درب في بلاغات نشر:

في الـ ٣٠ من ديسمبر الماضي، أخطر العضوان هشام يونس ومحمود كامل في بيان رسمي، مجلس نقابة الصحفيين باستدعاء الكاتب الصحفي خالد البلشي وكيل النقابة الأسبق ورئيس تحرير موقع درب للتحقيق معه في ٤ يناير، حيث قدمت ضده بلاغات من قبل ٩ مواطنين، وتضمنت صورا ضوئية لأخبار منسوبة لموقع درب الذي يتولى خالد البلشي رئاسة تحريره.

وطبقا للبلاغات المقدمة فهي أخبار في مجملها تدور حول انتخابات البرلمان الماضية، منها تقرير للمجلس القومي لحقوق الإنسان حول المرحلة الأولى، ومنها عدد من المتابعات والتغطيات للانتخابات، وكذلك بعض الأخبار الخاصة بتجديدات الحبس أوضاع المحبوسين. وحمل البلاغ، رقم ٤٦٤٩ لسنة ٢٠٢٠، حيث تم تحريره في نوفمبر ٢٠٢٠.

وتضمنت التحقيقات أن النيابة خاطبت نقابة الصحفيين للتحقق من كونه عضوا بها وأن النقابة ردت بالفعل بأنه عضو ومقيد بجدول حر.

وطالب عضوا المجلس كامل ويونس، من مجلس النقابة المنتخب ضرورة إصدار موقف معلن بخصوص قضايا النشر التي تم تحريكها مؤخرا ضد الزملاء، بالإضافة لإعلان النقابة كامل تضامنها مع الزملاء الذين يتعرضون لمثل هذا النوع من الانتهاكات، بجانب تقديم كل الدعم القانوني، حتى كتابة هذا التقرير لم يصدر شيئاً عن مجلس النقابة فيما يخص هذا الموقف.

وكان وكيل النقابة الأسبق خالد البلشي[10] قد أبلغ بموعد التحقيق ٤ يناير عن طريق استقباله لاتصال هاتفي من نيابة وسط القاهرة لطلب حضوره لسماع أقواله حول البلاغات المقدمة ضده، وطلب البلشي إخطار النقابة فتم اخطاره أن الأمر بسيط، لكنه بالفعل أخط الزملاء بالنقابة والمحامين، وكان القرار هو الحضور معه أثناء التحقيق، للاطلاع على البلاغ وطلب التأجيل، لجلسة قادمة، مع إخطار النقابة، والتي مثلها بالفعل زميلين من المجلس، هما هشام يونس ومحمود كامل، بصحبة محامي النقابة الأستاذ إبراهيم زين الدين.

---

١٠ بلاغ جديد ضدي وضد درب.. واستدعاء للتحقيق

الباب الرابع «أزمات وانقسام داخل مجلس النقابة»

أ- دعوة لاجتماع عاجل دون استجابة وتجاهل لطلبات الجمعية العمومية:

في ١٢ ديسمبر من العام المنصرم تقدم محمود كامل وهشام يونس أعضاء مجلس نقابة الصحفيين وعدد من أعضاء الجمعية العمومية، بطلب اجتماع طارئ لمجلس النقابة للنظر في عدد من الموضوعات التي رآها العضوان ملحة، ولا تحتمل التأجيل لحين عقد الاجتماع الدوري للمجلس والذي يتم بدعوة النقيب.

لكن حتى كتابة هذا التقرير مازال الطلب معلق دون أي رد في تجاهل صريح لأعضاء الجمعية العمومية، وذلك بالمخالفة لقانون نقابة الصحفيين. وتوجه العضوان إلى الجمعية العمومية من خلال بيان أوضحوا فيه الموقف وأكدوا فيه على استيائهم مما يحدث، وذلك لأن الجمعية العمومية السلطة الأكبر وأصحاب الولاية الحقيقية على هذا المجلس الذي انتخبوه لإدارة شئون النقابة ولهم حق المساءلة والمحاسبة.

وكانت مذكرة طلب الاجتماع العاجل قد وقع عليها أكثر من ٥٠٠ صحفي/ة، وطالبوا بهذا الاجتماع عقب نتائج لجنة القيد التي أثارت الغضب بنتائج صادمة دون أسباب بالمخالفة للائحة النقابية، كما طالب الموقعون من لجنة القيد التي يرأسها عضو مجلس النقابة خالد ميري إفادة المجلس بما تم اتخاذه في التظلمات، التي قدمها الزملاء الذين رفضتهم اللجنة أو أجلتهم والتي حتى كتابة هذا التقرير لم تنظر إليها اللجنة أو ترد عليها رغم مرور أكثر من شهر على لجنة القيد وذلك بالمخالفة للائحة النقابة.

كما طالب الموقعون على المذكرة من أعضاء الجمعية العمومية، بصدور بيان عن المجلس عقب أحكام الحبس في قضية نشر ضد الزميلين حسام مؤنس وهشام فؤاد أعضاء الجمعية العمومية بالمخالفة لنصوص الدستور المصري، إلا أن النقيب طلب أن يصدر هذا البيان عنه بصفته عقب الاجتماع الماضي ليتضمن تفاصيل التحركات القانونية، التي اتخذها النقيب بصفته، وهو ما أقره المجلس خلال الاجتماع، وحتى هذه اللحظة ورغم التصديق على الحكم وتحريك بلاغات جديدة في قضايا نشر ضد زملاء آخرين، لم يصدر هذا البيان عن النقيب بالمخالفة لقرار المجلس.

أشار مقدمو المذكرة من أعضاء الجمعية العمومية، أيضا، إلى مسألة «تجديد» واجهة مبنى النقابة حيث طالب عضوان المجلس محمود كامل وهشام يونس خلال الاجتماع الأخير أن تطرح على المجلس العروض التي قدمتها شركات وجهات «حكومية» عدة لتنفيذ عملية التشطيب، لدراستها ومناقشتها واختيار أفضلها أو رفضها وطرح مناقصة عامة لتنفيذ أعمال التشطيب، لكنهم إلى الآن لم يحيطوا علما إلا ببعض المعلومات والأرقام التي تحتاج إلى شرح وتفسير، بل فوجئوا بطلب بالموافقة والتمرير على اعتماد صرف ملايين الجنيهات، وهو الأمر الذي رفضوه، لما رأوه بأنه لا يليق أن تصدر مثل هذه القرارات المالية المهمة بالتمرير دون مناقشات مستفيضة خلال اجتماع المجلس.

وأوضح عضوا المجلس محمود كامل وهشام يونس؛ بأنهم تقدموا بالحصول على محاضر جلسات اجتماع المجلس، التي لم يحصلوا عليها ولم يعتمدوها منذ بداية الدورة الأخيرة، وقرر مجلس النقابة في اجتماعه الأخير وبناء على اقتراح النقيب منح السكرتير العام مهلة لمدة أسبوعين لتسليم جميع محاضر اجتماعات المجلس في الدورة الحالية للأعضاء وهو ما لم يحدث حتى الآن بالمخالفة لقرار المجلس.

كما أكد عضوا المجلس على غياب المعلومات الخاصة بأنشطة اللجان عن باقي أعضاء المجلس، منذ بداية هذه الدورة، حيث أنه لم تقم أي لجنة بعرض خطة النشاط وحجم التكلفة المالية على المجلس، بالإضافة إلى غياب البيانات المالية وعدم عرضها خلال اجتماع المجلس مثل البيانات المالية الخاصة بالإنفاق على أنشطة اللجان، وكذلك مكافآت الموظفين وتعيين وتدريب الموظفين الجدد.

فضلا عن مطالبة العضوان محمود كامل وهشام يونس أكثر من مرة ضرورة مخاطبة السيد النائب العام ومصلحة السجون لتمكينهم من زيارة الزملاء الصحفيين المحبوسين للاطلاع على أوضاعهم ورغم صدور قرار عن المجلس بتوجيه هذه المخاطبات رسميا إلا أنه حتى هذه اللحظة لم تصدر هذه الخطابات ولم يمكنوا من زيارة الزملاء المحبوسين.

ب- حكم قضائي بإعادة تشكيل هيئة المكتب... واستبعاد شبانة وأبو كيلة

بعدما يقرب من ٩ أشهر من إقامة الدعوى، قضت محكمة القضاء الإداري، يوم ٣١ يناير الماضي، باستبعاد محمد شبانة من منصب سكرتير عام نقابة الصحفيين، وإبراهيم أبوكيلة من منصب وكيل النقابة، في الدعوى التي أقامها ضدهما محمود كامل وهشام يونس، عضوي مجلس نقابة الصحفيين، كما قضت المحكمة بإلزام النقابة بإعادة تشكيل هيئة المكتب لاعتبار ذلك أهم الآثار المترتبة على الاستبعاد.

واستندت المحكمة في حكمها[11] إلى إشغال محمد شبانة لمنصب السكرتير العام لنقابة الصحفيين، وكذلك إبراهيم أبو كيلة منصب وكيل نقابة الصحفيين ورئيس لجنتي التسويات والتشريعات، اعتبارًا منذ ٢٢ إبريل من العام المنصرم، رغم أن سبق تعيينهما كعضوين بمجلس الشيوخ بموجب القرار الجمهوري رقم (٥٩٠) بتاريخ ١٦ أكتوبر من عام ٢٠٢٠.

ووفقا للقانون فإنه لا يجوز لإبراهيم أبوكيلة ومحمد شبانة شغل منصبي وكيل النقابة ورئيس لجنتي التسويات والتشريعات للأول، وسكرتير عام النقابة للثاني، لأنهما عضوين بمجلس الشيوخ؛ وذلك لتعذر الجمع بين التفرغ اللازم لهذا العمل التنفيذي، والتفرغ المقرر بحكم الدستور والقانون لعضوية هذا المجلس.

ونصت المادة (٧٧) من الدستور المصري[12] على الآتي: «ينظم القانون إنشاء النقابات المهنية وإدارتها على أساس ديمقراطي، ويكفل استقلالها ويحدد مواردها، وطريقة قيد أعضائها، ومساءلتهم عن سلوكهم في ممارسة نشاطهم المهني، وفقاً لمواثيق الشرف الأخلاقية والمهنية. ولا تنشأ لتنظيم المهنة سوى نقابة واحدة. ولا يجوز فرض الحراسة عليها أو تدخل الجهات الإدارية في شئونها، كما لا يجوز حل مجالس إدارتها إلا بحكم قضائي، ويؤخذ رأيها في مشروعات القوانين المتعلقة بها».

بالإضافة إلى ذلك؛ فإنه وفقا لما ورد في قانون ٢١٣ لسنة ٢٠١٧[13] بشأن المنظمات النقابية العمالية وحماية حق التنظيم النقابي، فلا يجوز لعضوي مجلس نقابة الصحفيين شبانة وأبو كيلة الجمع بين المنصبين.

---

١١ حيثيات إلغاء قرار اعتماد هيئة مجلس نقابة الصحفيين

١٢ المادة ٧٧ من الدستور المصري

١٣ قانون ٢١٣ لسنة ٢٠١٧ بشأن المنظمات النقابية العمالية وحماية حق التنظيم النقابي

وفي إبريل من العام الماضي، أصدر كل من: محمد خراجة ومحمد سعد عبد الحفيظ وهشام يونس ومحمود كامل، الأعضاء الأربعة المستبعدين من تشكيل هيئة مكتب ولجان مجلس نقابة الصحفيين، بيانًا للجمعية العمومية بتفاصيل ما جرى في تشكيل هيئة المكتب[14] واللجان، مؤكدين أن المغالبة وتجاوز القانون يسيطران على مشهد البداية.

وقال الأعضاء، في بيانهم: «فوجئنا منذ اليوم الأول لانتهاء انتخابات التجديد النصفي لمجلس النقابة بكل ما أثير حولها من جدل، بمحاولات عدد من أعضاء المجلس الهيمنة والاستحواذ منفردين بإدارة النقابة بالمخالفة لكل التقاليد والأعراف النقابية، وتحديًا لإرادة الجمعية العمومية، وبأسلوب التمكين والمغالبة التي لا تصلح لإدارة مؤسسة عريقة وقديمة كنقابة الصحفيين».

وأكد الأعضاء الأربعة أن هذه المحاولات انتهت إلى فرض محضر اجتماع معد مسبقًا، «بعد موقفنا الرافض لتجاهل فتوى مجلس الدولة من قِبل ٨ أعضاء يتضمن تشكيل هيئة المكتب واللجان ويستبعد أربعة من أعضاء المجلس، فوجئنا به في اجتماع المجلس أول أمس، قبل أن يبدأ».

وذكر الأعضاء أنه في يوم ١٢ أبريل الجاري، «اجتمع مجلس نقابة الصحفيين لتشكيل هيئة المكتب واللجان بناء على دعوة من النقيب تتفق وصحيح القانون، وقد فوجئنا منذ الدقيقة الأولى باتفاق مجموعة من أعضاء المجلس على تشكيل طلبوا التصويت عليه دون نقاش في استخدام متعسف لآلية ديمقراطية تستلزم حواراً بما يحمله من اتفاق أو اختلاف، إلا أن نقيب الصحفيين ضياء رشوان أبان عن منهجين لاختيار أعضاء هيئة المكتب وهما التوافق أو التصويت مبدياً بوضوح انحيازه لحل توافقي يراعي تراكم الخبرات المهنية والنقابية».

وتابع الأعضاء: «وقد عرضنا أنه قبل التوافق أو التصويت لا بد من احترام الفتوى القانونية التي تداولتها الجماعة الصحفية عن عدم جواز تولي النائبَين محمد شبانة وإبراهيم أبو كيلة أي منصب في هيئة مكتب النقابة خلال عضويتهما في مجلس الشيوخ.»

وأضاف الأعضاء في بيانهم: «لم يكن أمامنا سوى أن نطلب اللجوء إلى مجلس الدولة أو الهيئة الوطنية للصحافة لنستوثق من الفتوى صونًا لمصالح الجماعة الصحفية من أن تكون رهينة في يد فرد أو أفراد بما يفوق القدرة على الإنجاز والوجود.»

وكشف الأعضاء: «النقيب أعلن بوضوح أنه لن يكون جزءًا من اتفاق فريق ضد فريق، واعتذر عن استكمال الاجتماع، تاركًا المجلس وفقًا للائحة ليديره أكبر الأعضاء سنًّا، وهو النائب إبراهيم أبو كيلة الذي نطق فورًا قبل أن يغادر النقيب موقعه «أنا متنازل عن إدارة الجلسة لخالد ميري»، الأمر الذي دفعهم لإبداء اعتراضهم على ما حدث ولما لم يجدوا آذانًا صاغية فانسحبوا احتجاجًا على تجاوز القانون مرتين، حسب قولهم.

وأعلن الأعضاء الأربعة «بدأهم لاتخاذ إجراءات الطعن على قرار تشكيل هيئة المكتب واللجان، محذرين من أن القرارات المالية الكبرى التي لا تمس مصالح الصحفيين العادية ستكون محل طعن أيضًا، وسيكون الانفراد بالرأي فيها علامة استفهام نرجو ألا تضطرنا إلى إجراءات أخرى.»

١٤ أعضاء مجلس "الصحفيين" المستبعدون يروون تفاصيل استبعادهم من تشكيل هيئة المكتب

الجدير بالذكر أن الهيئة الوطنية المصرية للصحافة كانت قد استبعدت عضوي مجلس نقابة الصحفيين محمد شبانة وإبراهيم أبو كيلة من رئاسة تحرير «الأهرام الرياضي» ودورية «كتاب الجمهورية» التزاما[15] بالفتوى الصادرة من الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع في مجلس الدولة، بإبعادهما وذلك بعد تعيينهما في مجلس الشيوخ.

ج- أمور النقابة لن تستقيم بالإدارة عن بعد «الواتساب»:

عقب الحكم الصادر من المحكمة الإدارية العليا بإعادة تشكيل هيئة مكتب مجلس نقابة الصحفيين واستبعاد العضوان محمد شبانة وإبراهيم أبو كيلة من التشكيل الجديد، أصدر العضوان محمود كامل وهشام يونس اللذان أقاما الدعوى القضائية بيانا تحت عنوان[16] «أمور النقابة لن تستقيم في ظل الإدارة عن بعد أو الإدارة عبر ال «واتساب».

وقال العضوان في بيانهما: «أنه قبل حوالي ١٠ أشهر من الآن، وفي أول اجتماع لمجلس النقابة في الدورة الحالية والذي كان مقررًا فيه تشكيل هيئة المكتب، رفضنا محاولات انتهاك القانون بتجاهل الفتوى الصادرة سابقًا عن مجلس الدولة بعدم جواز الجمع بين عضوية هيئة المكتب وعضوية مجلس الشيوخ.

كما رفضنا- بناءً على ذلك- المشاركة الشكلية في التصويت على تشكيل هيئة المكتب رغبة منا في عدم إضفاء شرعية على ما نعتقد أنه باطل من الأساس، ولما قد يترتب عليه من بطلان يمتد أثره للكثير من القرارات والإجراءات».

وأضاف العضوان في بيانهما: «اليوم وبعد حصولنا على حكم تاريخي من القضاء الإداري بعدم جواز الجمع بين عضوية هيئة مكتب مجلس نقابة الصحفيين ومجلس الشيوخ، وجب علينا التأكيد أن الحكم انتصر للقانون ولأولوية التفرغ للعمل النقابي ورعاية مصالح الجمعية العمومية، وانتصر لمنطق أنه «لا يضيع حق وراءه مطالب»، وأن أي تمرير للمخالفات هو نجاح وقتي زائف لن يكتب له الاستمرار».

وأوضح عضوا المجلس أن أهمية الحكم بإبعاد الزميلين محمد شبانة وإبراهيم أبو كيلة، من منصبي السكرتير العام والوكيل، تتجلى في أن أثره سيمتد للأجيال القادمة، وسيظل مرجعًا للعمل النقابي في المستقبل، لايمكن تجاهله أو تجاوزه.

وطالب العضوان، ضياء رشوان نقيب الصحفيين بصفته الممثل القانوني للنقابة، بإعمال القانون وتنفيذ الحكم فورًا، ليس من باب الوقوف على مسئولياته فقط وإنما أيضا لكون الصحفيين أولى بتطبيق القانون واحترام أحكام القضاء، وعدم تجاهلها أو الالتفاف عليها. خاصة أن أحكام القضاء الإداري تصدر واجبة النفاذ ولا يوقف تنفيذها مجرد الطعن عليها أمام المحكمة الإدارية العليا.

كما أوضح العضوان في بيانها الموجه إلى الجمعية العمومية صاحبة السلطة الأعلى في نقابة الصحفيين: «أن

١٥ قرارات لـ «الوطنية للصحافة» بشأن الصحف القومية

١٦ أمور النقابة لن تستقيم في ظل الإدارة عن بعد أو الإدارة عبر ال "واتساب"

لجوئهما لاستخدام حق التقاضي لم يكن بحثًا عن انتصار شخصي أو استعراض دعائي، وإنما امتثال لرغبة أعضاء الجمعية العمومية في أن تكون المناصب التنفيذية في مجلس النقابة لأعضاء لديهم الوقت لرعاية مصالح الصحفيين بعد أن بات واضحًا للعيان أن أمور النقابة لن تستقيم في ظل الإدارة عن بعد أو الإدارة عبر الـ «واتساب».

وأشار العضوان إلى أن اعتراضهما على تشكيل هيئة المكتب لأسباب قانونية قوبل بالسخرية والاستخفاف من قبل معظم أعضاء مجلس النقابة فقرروا تمرير مخالفاتهم القانونية فيما يتعلق بتشكيل هيئة المكتب متكئين على أغلبية تمنح الأصوات دون تدبر وتنفرد بالرأي دون نقاش وتكدس المناصب بشبق دون إنجاز، وتنتصر لشهوة الإقصاء وتغلبها على تحقيق مصالح الزملاء أو التوافق عليها.

وأختتم العضوان بيانهما بأن الحكم المشار إليه كاشف، ولا يوجد مبرر قانوني للامتناع عن تنفيذه خاصة أنه يمثل ثاني المخرجات القضائية التي تؤكد عدم قانونية موقف الزميلين، وذلك بعد الفتوى القضائية الملزمة، التي جعلت الأمر محسومًا ولا يتوقع أن يغير الطعن عليه أمام المحكمة الإدارية العليا أية نتائج مقترنة به.

واعتبر العضوان أن تنفيذ الحكم فرصة مواتية لإعادة إحياء وتصحيح مسار العمل النقابي لنعمل جميعًا داخل مجلس النقابة كوحدة متماسكة دون صراع بين أغلبية تنفرد بمخالفة القانون وأقلية تمتلك حكمًا يدعم تمسكها بصحيحه.

الباب الخامس «مؤسسات صحفية بين الفصل التعسفي وتعنت القيد دون دور للمجلس»

شهدت الثلاثة أشهر الأخيرة الماضية، أزمتين داخل مؤسستين صحفيتين دون التدخل من مجلس النقابة رغم مناشدة الصحفيين لمجلس النقابة.

حيث اشتكى عدد من الصحفيين في جريدة الديار[17] من الاستغلال الذي يتعرضون له على يد الإدارة التي تشترط كم هائل من الأخبار الصحفية دون دخل مادي منضبط ودون تعيين، إلى جانب تعرض بعض المعترضين من الصحفيين على أسلوب الإدارة للفصل التعسفي على حد قولهم.

وكانت إدارة الجريدة قد تفاوضت مع بعض الصحفيين واشترطت العمل لمدة ٦ أشهر أخرى بدون مقابل حتى يتم التعيين من ثم التقدم بأوراقهم للقيد بالنقابة.

وأصدر الصحفيون المتضررون بيانا مناشدين من خلاله مجلس النقابة والجمعية العمومية بضرورة الانتباه والدفاع عنهم، مطالبين بفحص ملفات الصحفيين ومن تم تعيينهم حديثا ومنع فصلهم تعسفيا، وإلى الأن لم تتدخل مجلس نقابة الصحفيين لحل أزمة صحفيو الديار.

إلى جانب ما تعرض له صحيفة الديار، تعرض صحفيو صحيفة الميدان[18] إلى نفس الأزمات وناشدوا مجلس النقابة بضرورة تدخل مجلس النقابة لحل أزماتهم مع مجلس الإدارة لكن دون جدوى.

وتمحورت أزمة صحفيو الديار حول التعيين وإرسال أوراق القيد إلى نقابة الصحفيين، حيث فوجيء العديد من الصحفيين داخل المؤسسة باستبعادهم من التقدم بأوراقهم إلى لجنة القيد رغم عقود التعيين التي وقعوها مع الإدارة دون أسباب واضحة الأمر، بالإضافة إلى اعتداء كلا من حسام عبد الحكم رئيس تحرير الجريدة، ومحمد ريان على الصحفية شيماء جمال، ما أدى إلى دخولها المستشفى مصابة بعدة إصابات متفرقة في جسدها، بعد مامنعتها إدارة الجريدة من دخول المقر، والاعتصام به، للمطالبة بحقها فاعتدى عليها المذكورين سلفا. وأصدر الصحفيون المتضررون بيان طالبوا مجلس النقابة بضرورة التدخل وحل أزمتهم مع النقابة لكن دون جدوى أو جديد.

---

١٧ بيان لزملاء في جريدة الديار يطالبوا بحقوقهم القانونية .

١٨ بيان صحفيو جريدة الميدان

الباب السادس «جدل بعد زيادة الإشتراك في مشروع العلاج دون خدمات جديدة»

دون أية أسباب تذكر أو مبررات، قرر مجلس نقابة الصحفيين زيادة قيمة اشتراك[19] الفرد سواء العضو أو أفراد أسرته إلى ٢٥٠ جنيها بدلا من ١٨٠ جنيها، وأكدت النقابة في بيان لها، السماح للعضو بسداد قيمة الاشتراك بالتقسيط على ثلاثة أشهر، مع تحقيق أقصى درجات العدالة الاجتماعية، بشأن الأساتذة في جدول المعاشات، و«القادرون باختلاف»، فضلًا على حزمة الخدمات المعدلة باللائحة، وفقًا للبيان.

لكن الزيادة التي أقرتها لجنة الرعاية الصحية والاجتماعية التي يرأسها عضو مجلس نقابة الصحفيين أيمن عبد المجيد والتي قدرها ٧٠ جنيها، أثارت الكثير من الجدل [20] الذي وصل حد الغضب لدى صحفيون من أعضاء الجمعية العمومية.

ويعاني أغلب الصحفيين من ظروف مادية صعبة بسبب تدني أجورهم، بالإضافة إلى ندرة فرص العمل في ظل الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها أغلب المؤسسات الصحفية، مما أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة بين الصحفيين. فيما تساءل الصحفيون عن المميزات التي تمت إضافتها مقابل هذه الزيادة، وسط إطلاق دعوات بمقاطعة المشروع وعدم الاشتراك فيه.

وعرض صحفيون على «جروبات» خاصة بهم تم إنشاؤها عبر موقع التواصل الاجتماعي الفيسبوك ، عددًا من المواقف التي تعرضوا لها، منها رفض بعض الصيدليات تطبيق نسبة الخصم المقررة على الأدوية، وكذلك رفع بعض الأطباء قيمة الكشف بمجرد علمهم أن المريض يتبع مشروع علاج نقابة الصحفيين.

في المقابل قال أيمن عبدالمجيد، عضو مجلس نقابة الصحفيين، المسؤول عن مشروع الرعاية الصحية بالنقابة، إن قرار الزيادة للعام الحالى ٢٠٢٢ هو قرار مجلس النقابة بأكمله للتقليل من قيمة العجز في المشروع، لأنه يصرف ما يزيد على ١٦ مليون جنيه، بينما كل عوائده ٦ ملايين و٤٠٠ ألف فقط، تتضمن الاشتراكات والرسوم الإدارية والإعلانات المنشورة في الدليل الطبى، إضافة إلى ١٣٠ ألف جنيه دعمًا شهريًا من المجلس الأعلى للإعلام، مشيرا إلى أن باقى نفقات المشروع والتى تصل إلى ١٠ ملايين و٦٠٠ ألف جنيه يتم تغطيتها من الدعم الذي تقدمه الدولة لنقابة الصحفيين.

---

١٩ زيادة رسوم اشتراك مسؤوع علاج الصحفيين ٢٠٢٢ إلى ٢٥٠ جنيها للفرد

٢٠ جدل حول زيادة اشتراك مسؤوع علاج الصحفيين

الجدير بالذكر أنه إلى الآن لايوجد أي خطوات جادة نحو «إنشاء مستشفى للصحفيين»، رغم سداد ٤.٤ مليون جنيه، واستمرار بقائهم لدى وزارة الإسكان دون وجود ما يفيد بوجود عقد أو اتفاق أو طريقة لتقسيط المبلغ المتبقي أو حتى رسومات أو طريقة التمويل وفقا لاشتراطات الوزارة.

واللافت للانتباه أن استمرار بقاء هذه الملايين الانتهاء من مشروع المستشفى أو استرجاعها، يعد إهدار لمقدرات النقابة في مشروعات وهمية.

الباب السابع «زيادة بدل التكنولوجيا... دعوى قضائية لم تحسم بعد»

مع نهاية العام الماضي ٢٠٢١، أحالت محكمة القضاء الإداري دعوتين رفعوا من قبل صحفيين للمطالبة بزيادة بدل التدريب والتكنولوجيا للصحفيين المصريين سنويا بنسبة ٢٠٪ دون تأثيره على انتخابات نقيب الصحفيين كل عامين إلى محكمة جنوب القاهرة، بدعوى عدم الاختصاص.

وكان الكاتب الصحفي والمرشح السابق على مقعد النقيب كارم يحيى، قد أقام دعوى حملت رقم ٤٧٦٦٥ لسنة ٧٥ قضائية اختصم فيها كلا من (رئيس مجلس الوزراء - وزير المالية- نقيب الصحفيين).

كما أقام الصحفي حسام السويفي دعوى قضائية حملت رقم ٦٦٨٥ لسنة ٧٥ واختضم كلا من وزير المالية ورئيس المجلس الأعلى للإعلام ونقيب الصحفيين، وكلاهما تم تحويلهما إلى محكمة الجنايات[21] لعدم الاختصاص ولم يفصل في الدعوتين إلى الآن.

وأوضحت الدعوى التي أقامها الصحفي حسام السويفي، أن هذا البدل أصبح جزءا من الراتب ويصرف لجميع الصحفيين المقيدين بجداول تحت التمرين والمشتغلين، لم يعد يتناسب مع ما يتكبده جميع الصحفيين من نفقات للحصول على المعلومات وتوصيل الحقيقة للقارئ، كما أن قيمته لا تتناسب أيضا مع غلاء المعيشة وارتفاع الأسعار لكي تكون هذه الزيادة حقا لصيقا لمهنة الصحافة والصحفيين وليست منحة من الدولة، وحتى لا يرتبط زيادة بدل التدريب والتكنولوجيا بانتخابات نقابة الصحفيين عن طريق تفاوض المرشحين لمنصب النقيب مع الجهات المعنية بزيادة البدل.

الجدير بالذكر أن نقيب الصحفيين قد رفع شعار التفاوض أثناء حملته الانتخابية والتي أكد خلالها أن زيادة البدل سنويا أمر وارد من خلال التفاوض[22] مع الحكومة. وشهد بدل التدريب والتكنولوجيا زيادة ٤٢٠ جنيها في مارس من العام الماضي قبل أيام من انتخابات التجديد النصفي والتي فاز فيها ضياء رشوان بمقعد نقيب للصحفيين للعام الثاني على التوالي.

٢١ القضاء الإداري يحيل دعوى زيادة بدل الصحفيين ٢٠٪ سنويا لمحكمة جنوب القاهرة

٢٢ ضياء رشوان: زيادة بدل التكنولوجيا سنويا أمر وارد بالتفاوض

الباب الثامن «الوعود الانتخابية.. محلك سر»

تابع موقع «نقابة ميتر» مسارات تحقق الوعود الانتخابية[23]، عن طريق القرارات والتحركات والتصريحات الرسمية التي نشرت سواء عبر المواقع الإخبارية أو الموقع الرسمي لنقابة الصحفيين، أو عبر الصفحات الرسمية للنقيب ولأعضاء مجلس نقابة الصحفيين.

وتضمنت تلك الوعود الآتي: زيادة بدل التدريب والتكنولوجيا سنويا بانتظام، تعديلات تشريعية لإلغاء الحبس الاحتياطي في قضايا النشر، الرعاية الصحية، مشروع سكني يليق بالصحفيين، لائحة أجور عادلة للصحفيين، تدريب الصحفيين وتطوير المهنة، التصدي لظاهرة الفصل التعسفي للصحفيين، إنشاء لجنة المرأة، التصدي لظاهرة الفصل التعسفي للصحفيين، الصحفيين المحبوسين احتياطيا، ومن المرتقب تنفيذها خلال الفترة القانونية للمجلس وهي ٤ سنوات.

وخلال الـ٣ أشهر الثالثة من عمر المجلس، لم ترى مؤشرات الوعود الانتخابية أي تقدما، وظلت محتفظة بما وصلت إليه خلال الستة أشهر الأولى من عمر المجلس.

وباتت مؤشرات الوعود الانتخابية التي تحركت من لم تنفذ بعد إلى جاري العمل عليها ٥ وعود انتخابية، فيما ظل ٥ وعود آخرين عن نقطة الصفر «لم تنفذ بعد».

أ- لجنة المرأة « وموافقة في الأدراج»

٣ أشهر ثالثة، مروا على موافقة مجلس نقابة الصحفيين على تشكيل لجنة المرأة[24] ضمن تشكيل لجان المجلس وفقا لقرار سابق لمجلس ٢٠١٣ /٢٠١٥، على أن تتولاها دعاء النجار عضو مجلس النقابة.

لكن بالرغم من ذلك يظل القرار حبيس الأدراج داخل مجلس النقابة ولم يشهد النور إلى الآن، دون أي مبرر

٢٣ الوعود الانتخابية

٢٤ لجنة المرأة

مقدم من مجلس النقابة أو عضو المجلس المسؤول عن اللجنة دعاء النجار.

وجاء تشكيل لجنة المرأة ضمن الوعود الانتخابية خلال الانتخابات الأخيرة، حيث أدرجته الصحفية دعاء النجار عضو مجلس النقابة حاليا في برنامجها الانتخابي، واعتبرت تنفيذه بمثابة انتصار لمطالب الصحفيات.

وخلال الأشهر الأخيرة من العام الماضي، ومع تداول شهادات عن صحفيات تعرضن للعديد من الانتهاكات الجنسية والجسدية على يد صحفيين داخل المؤسسات الصحفية، تعالت الأصوات بضرورة تدشين لجنة للمرأة داخل نقابة الصحفيين، لحماية الصحفيات من العنف والانتهاكات التي يتعرضن لها خلال ممارسة عملهن.

ب- خروج الصحفيين المحبوسين احتياطيا

التفاوض وخروج الصحفيين المحبوسين احتياطيا [25]كان ضمن الوعود الانتخابية التي أطلقها نقيب الصحفيين ضياء رشوان أثناء فترة الدعاية الانتخابية التي سبقت انتخابات التجديد النصفي الأخيرة.

وبالرغم من أن الشهور الثلاثة الأولى التي أعقبت انتخابات نقابة الصحفيين، شهدت نشاطا وتحركا إيجابيا من النقيب نتج عنه خروج ٤ صحفيين من دوامة الحبس الاحتياطي، إلا أن في الشهور الثلاثة الثانية والثالثة من الفترة القانونية لنقيب الصحفيين ضياء رشوان تضائلت تلك التحركات والمفاوضات ولم تشهد الجماعة الصحفية أية أخبار خاصة بإخلاء سبيل أي من الصحفيين المحبوسين احتياطيا. وعلى الرغم من المناشدات التي يطلقها أسر بعض الصحفيين لمجلس نقابة الصحفيين سواء عبر مذكرات رسمية تم تقديمها عبر المجلس أو عبر مواقع التواصل الاجتماعي، ظل موقف النقابة سلبي دون تحرك يذكر.

٢٥ الحبس الاحتياطي

ج- تدريب الصحفيين وتطوير المهنة

قدمت لجنة تدريب وتطوير المهنة[26] خلال الأشهر الثلاثة الماضية، ٢٢ دورة تدريبية في إطار تدريب وتطوير الأداء المهنة للصحفيين أعضاء الجمعية العمومية، ومن المنتظر أن تستكمل اللجنة دورها في تنظيم العديد من الدورات الأخرى.

د- التصدي لظاهرة الفصل التعسفي للصحفيين

تراجع أداء مجلس النقابة في التصدي لظاهرة الفصل التعسفي[27] وهو ما اتضح من خلال عدم اشتباك المجلس مع أزمة جريدتي الميدان والديار، رغم مناشدة الصحفيين بضرورة تدخل مجلس النقابة والتفاوض مع الإدارة.

٢٦ تدريب الصحفيين وتطوير المهنة

٢٧ التصدي لظاهرة الفصل التعسفي للصحفيين

هـ- الرعاية الصحية:

دون أي تطور يذكر أو إدخال خدمات جديدة، أو العمل على الإصلاحات التي يواجهها مشروع العلاج[28] من أزمات مثل عدم وجود تعاقد مع المستشفيات بشكل كافي في المحافظات وقلة التكلفة المالية التي يتحملها المشروع فيما يخص (كوبون الكشف) إلى جاني أن الأدوية والتعاقد مع الصيدليات ليس في إطار المشروع، ظل المشروع كما هو في السابق مع ارتفاع قيمة الأشتراك ٧٠ جنيه ليصبح بـ٢٥٠ جنيها بدلا من ١٨٠ جنيها للفرد.

الباب التاسع «أداء مجلس نقابة الصحفيين.. أزمات وانقسام»

شهد الربع الثالث من الفترة القانونية لمجلس نقابة الصحفيين والمحددة من نهاية شهر أكتوبر حتى نهاية شهر يناير من هذا العام ٢٠٢٢، تراجع كبير في اداء مجلس نقابة الصحفيين، بل وصل الأمر إلى أن المجلس في بعض الأوقات كان مصدر الأزمات للصحفيين مثل ما حدث في لجنة القيد.

إن النقابات المهنية الهدف منها هو تحسين أوضاع العاملين، والدفاع عن مصالح الأعضاء، لكن ما حدث خلال الأشهر الثلاثة الماضية كان مخالفا للأغراض العامة التي من أجلها أنشئت النقابات المهنية، كما أنه يتنافى مع الأهداف التي حددها ونص عليها قانون نقابة الصحفيين.

إلى جانب أن مجلس نقابة الصحفيين أصبح على صفيح ساخن بعد قرار المحكمة بإعادة تشكيل هيئة المكتب والتي تسببت في حالة انقسام واضحة بين أعضاء المجلس من الشهر الأول لانعقاد المجلس في دورته الجديدة.

إن استمرار عمل المجلس وسط حالة الانقسام الواضحة، وفي حال عدم قيام النقيب بدور الأساسي لضبط أداء المجلس وتنفيذ حكم المحكمة الذي أصبح واجب النفاذ، يعني فتح الباب لمزيد من الصراعات والانقسامات، ما قد يؤثر بالسلب أكثر على الأوضاع والجماعة الصحفية، وهو ما يعني زيادة سوء أوضاع

الجماعة الصحفية مما عليه، وانحياز المجلس عن دوره الأساسي الذي انتخبته الجمعية العمومية على أساسه.

فضلا عن الأزمات المندلعة داخل المجلس واستمرار حالة الانقسام، استمر عمل مجلس نقابة الصحفيين دون الإعلان عن استراتيجية أو جدول واضح للعمل سواء على مستوى القرارات التي تم اتخاذها أثناء اجتماعات المجلس، أو على مستوى الوعود الانتخابية التي من المفترض أن ينتهي المجلس من تحقيقها خلال مدته القانونية وهي ٤ سنوات.

وهو ما ظهر بشدة في استمرار خمول عدد من لجان النقابة من بينها «لجنة الحريات والتشريعات»، بالإضافة إلى بعض القرارات التي تم اتخاذها ولم تنفذ على أرض الواقع إلى الآن؛ مثل ما حدث في قرار إنشاء لجنة المرأة الذي لم يتخطى سوى مرحلة قرار مجلس، فضلا عن عدم وجود خطة زمنية لاستكمال الوعود.

وتجدر الإشارة إلى تراجع التواصل بين نقيب الصحفيين ضياء رشوان وبين الصحفيين، فبالإضافة إلى تراجع عدد اجتماعات المجلس في الثلاثة أشهر الثالثة للمرة الثانية على التوالي، غابت البيانات الصحفية التي كانت تصدر من حين إلى آخر على الصفحة الرسمية للنقيب ضياء رشوان عبر منصة التواصل الاجتماعي الفيسبوك، كما تراجع الكثير من أعضاء المجلس عن التواصل مع الصحفيين، فيما انتظم العضوان محمود كامل وهشام يونس بمخاطبة الجمعية العمومية من خلال بياناتهم التي تصدر من حين إلى أخر عبر صفحاتهم الخاصة على موقع التواصل الاجتماعي الفيسبوك.

خاتمة وتوصيات

تزايدت الأزمات داخل مجلس النقابة دون وجود أي تدخل فعلي من النقيب ضياء رشوان لضبط أداء المجلس والقيام بدوره المنشود والمعهود الذي نص عليه قانون نقابة الصحفيين، كما تراجعت عدد الاجتماعات واللقاءات بين أعضاء مجلس نقابة الصحفيين، وذلك بالمخالفة للائحة الداخلية للنقابة، فخلال ٣ أشهر في الفترة من نهاية شهر أكتوبر حتى نهاية شهر يناير لم يجتمع المجلس سوى مرة واحدة فقط، وهو ما تسبب بالتأكيد في تعطيل مصالح الصحفيين. وازداد الأمر سوءا مع تراجع التواصل أيضا بين نقيب الصحفيين وأعضاء الجمعية العمومية.

كما أن الجماعة الصحفية حتى الأن لم تلق ما هو متوقع من مجلس النقابة، وذلك نتيجة لغياب عدة أمور منها الاستراتيجية والجدول الزمني وكذلك العمل النقابي بشكل جماعي. وبناء عليه يوصي موقع «نقابة ميتر» بالآتي:

١- ضرورة عودة اجتماعات مجلس نقابة الصحفيين بشكل دوري.

٢- على المجلس إنهاء كافة الخلافات والانقسامات والنظر بعين الاعتبار للمصلحة العامة للصحفيين.

٣- النظر في التظلمات والمذكرات التي يتقدم بها أعضاء المجلس وأعضاء الجمعية العمومية، ولم يتم مناقشتها أو النظر إليها داخل اجتماع المجلس.

٤- تفعيل دور كافة اللجان ووضع استراتيجية لكل لجنة لعودة روح العمل النقابي بمفهومه الجماعي، بما يضمن تحسين أوضاع الصحفيين.

٥- تفعيل دور موقع نقابة الصحفيين في نشر وتحديث وتوثيق كافة الأنشطة والاجتماعات والقرارات وكذلك التحركات التي يقوم بها مجلس نقابة الصحفيين، بما يضمن الشفافية والمحاسبة.

٦- وضع استراتيجية بجدول زمني لتنفيذ الوعود الانتخابية، والتصدي بفاعلية للأزمات التي يمر بها الصحفيين.